

الفلسطينيون وحق العودة

د. أيمن يوسف

مقدمة :

مشكلة اللجوء والشتات عند الفلسطينيين يجب أن توضع في السياق المناسب والإطار العام لمعاناة الفلسطينيين حيث تم تهجيرهم من مدنهم وقراهم بفعل عوامل خارجية لا إرادية . المقصود بلا اراديه أي قسرية خارجه عن إرادة الأهالي الذين اجبروا على المغادرة وترك قراهم وأماكنهم بسبب أجواء الخوف والترهيب والذي تجسد بداية بالانتداب والوصاية البريطانية والاستيطان اليهودي الشرس الذي استهدف الأرض والموارد والبشر . كما ان القوى العظمى والفاعلة على الساحة الدولية لعبت دوراً تجزئياً تقسيمياً عكس التنازع لحماية مصالحها في المنطقة العربية ، مما هيا الأجزاء لتدخل الأمم المتحدة ، وليدة النظام ثنائي القطبية والاستقطاب الدولي، لتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وذلك وفق قرار التقسيم رقم 181 للعام 1947 والذي منح اليهود 56% من مساحة فلسطين التاريخية في حين كانوا يملكون فعلياً ما يقارب 7% فقط من الأرض .

هيأت الظروف والنتائج التي تمخضت عن الحرب العالمية الأولى في العام 1918 إلى تفكك الإمبراطورية العثمانية - كانت فلسطين جزء من الإمبراطورية العثمانية - واقتسام ممتلكاتها وأقاليمها الجغرافية المترامية الأطراف بين الدول الأوروبية الاستعمارية خاصة بريطانيا وفرنسا وروسيا . وكان من نتائج الحرب العالمية الأولى ظهور عصبة الأمم والتي دعا إلى تأسيسها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون ضمن مبادئه الأربعة عشرة المنظمة للعلاقات الدولية في تلك الفترة وقد اقترن تأسيس عصبة الأمم مع مبادئ عالمية وإنسانية أخرى مثل حق تقرير المصير للشعوب المظلومة وضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية إضافة إلى كل ذلك وضع ميثاق عصبة الأمم نظام الانتداب والوصاية والذي تم بموجبه تقطيع أوصار المنطقة العربية لتقع تحت السيطرة الفرنسية والبريطانية حيث وقعت فلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني بينما بقيت سوريا ولبنان وأجزاء من العراق تحت السيطرة الفرنسية. لقد حاولت عصبة الأمم تحت تأثير ويلسون ، التوفيق بين المتطلبات الاستعمارية للدول الاستعمارية الجديدة خاصة بريطانيا وفرنسا وبين حق الشعوب المظلومة والمضطهدة لممارسة حقها في تقرير مصيرها وحصولها على استقلالها الوطني . لكنها فشلت في خلق حالة توازن بين هاتين الحالتين أو التوفيق بين هذابين المطلبين لأن الانتداب بمرور الوقت تحول إلى استعمار واستيطان لاقتلاع الشعوب الأصلية واستبدالها بأنظمة عسكرية واستعمارية وأحياناً استفاد جماعات بشرية جديدة لتحل محل السكان الأصليين .

خلال فترة الانتداب البريطاني والتي امتدت من 1918-1948 ، خلقت بريطانيا العظمى الظروف الميدانية والموضوعية لتسهيل عملية هجرة اليهود من كافة أصقاع الأرض باتجاه فلسطين ، كما أن بريطانيا ساهمت بشكل مباشر في امتلاك اليهود لمساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية وسهلت عملية امتلاك اليهود للسلاح والذخيرة والذي استخدمته لاحقاً العصابات اليهودية لارتكاب المجازر والمذابح بحق الفلسطينيين العرب مما اضطر قسم كبير منهم للهجرة والنشئت في الدول العربية المجاورة .

حرب 1948 : مأساة إنسانية

بعد صدور قرار التقسيم في العام 1947 وانسحاب الجيش البريطاني من فلسطين بعد أن قام لتقوية الوجود اليهودي فيها على مستويات مختلفة ، بدأت الجيوش العربية بالدخول إلى فلسطين تطبيقاً لرفض الدول العربية وأهالي فلسطين وقياداتهم السياسية لقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. لم تستطع القوات العربية الرديئة التجهيز العسكري الصمود أمام الجماعات اليهودية التي حاربت لتنظيم أكبر وتدريب أفضل مستفيدة من أنواع السلاح وكمياته الوفيرة التي تدفقت إليها من الخارج بتواطؤ واضح مع المنتدب البريطاني .

تسببت حرب 1948 في تفرغ وتدمير 530 قرية فلسطينية على يد القوات الغازية والعصابات الصهيونية المسلحة ، وأدت أيضاً إلى اقتلاع 80% من السكان الفلسطينيين الأصليين خاصة مناطق الساحل الفلسطيني ومدن الوسط ، وعانت المدن الساحلية كحيفا ويافا وعكا وعسقلان أكثر من غيرها لاضطرار نسبة عالية من سكانها وأهلها لهجرتها تحت ضغط السلاح والإرهاب والأجواء القاسية والرهيبة التي خلفتها ممارسات العصابات اليهودية المسلحة .

من أجل حل مشكلة ما يقارب من 800,000 لاجئ فلسطيني ، قامت الأمم المتحدة باستحداث هيئة دولية خاصة لتوفير الحماية والمساعدة لهؤلاء اللاجئين، حيث تأسست لجنة التوفيق الدولية (UNCCP) في كانون أول من العام 1948 لحماية مصالح اللاجئين جنباً إلى جنب مع وكالة الإغاثة الدولية (UNRWA) والتي تأسست في العام 1949 ، تم تسجيل اللاجئين في المناطق الخمسة التي تعمل بها الاونروا في الضفة وغزه والاردن ولبنان وسوريا على أساس حاجتهم إلى الغوث والمساعدة بسبب الحرب وقسوة التهجير والشتات. المشكلة أن هناك العديد من اللاجئين الفلسطينيين الذين بقوا خارج مناطق عمل الأونروا أو

أولئك الذين لم ينطبق عليهم تعريف الاونروا للاجئين فلم يتم تسجيلهم واستثنوا بذلك من خدماتها . تعتبر دراسة لكس تاكنبرغ حول " وضعية اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي الصادرة عن اكسفورد في العام 1998 أفضل دراسة تناولت موضوع اللجوء وأبعاد هذه القضية القانونية ومضامينها السياسية .

هذه الظروف القاسية التي مر بها الشعب الفلسطيني خلال النكبة دفعت الجمعية العامة للأمم المتحدة للاجتماع واتخاذ القرار 194 في 11/12/1948 والذي عرف اللاجئين على أنه ذلك الشخص الذي أصبح دون حماية دولة وطنية ولذلك يجب حمايته دولياً من خلال هيئة دولية معترف بها ، وبالتالي اخذ صفة اللاجئ . وقد تضمن القرار 194 خمسة عشر بنداً ، بناءً عليه تم تأسيس لجنة خاصة أوكلت إليها النظر في الوضع العام في فلسطين حيث ضمت هذه اللجنة كل من " الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا و تركيا " وأعطيت اللجنة صلاحيات تقييم الوضع الميداني في فلسطين خاصة على جبهات القتال وتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين، هذه المهام هي نفسها تقريباً التي أوكلت إلى الكونت برنادوت السويدي الجنسية، مندوب الأمم المتحدة إلى فلسطين ، قبل أن تقوم العصابات اليهودية في اغتياله في 17 أيلول في العام 1948 .

دراسة تحليلية للقرار 194

كان بديهياً ومنطقياً صدور القرار 194 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة كمحاولة من المنظمة الدولية ايجاد الحلول لمشاكل ومعانات اللاجئين الفلسطينيين الذين شنتوا واقتلعوا من أراضيهم بالقوة . هذا القرار يعتبر بحق أكثر القرارات الدولية ارتباطاً من النواحي القانونية والنفسية والعاطفية مع قضية اللاجئين ، كما أن القرار مهم من ناحية قانونية لأنه يكشف بوضوح مدى استعداد المنظمات الدولية والدول الوطنية لاحترام مرجعيات القانون الدولي والقوانين العالمية لحقوق الإنسان خاصة أن دول كثيرة وعلى رأسها إسرائيل رفضت هذا القرار وامتنعت التعامل معه واستمرت في سياساتها القائمة على فرض الأمر الواقع والتعامل مع الحلول والمشاريع السلمية بشيء من الفوقية وإعطاء الحلول العسكرية الأولوية في سياساتها الخارجية .

أكد القرار 194 على حق العودة وهو حق لكل اللاجئين في العودة سواء تم ممارستها أم لا، ودون اعتبار للتاريخ الزمني الذي يقررون فيه العودة للمناطق التي اجبروا على الخروج منها بالقوة . نصت الفقرة 11 من قرار 194 على التالي :

" تقر وجوب العودة في اقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكاتهم للذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم ، وعن كل مفقود أم مصاب بضرر ، عندما يكون الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والأنصاف ، أو يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة "

من المهم التأكيد على نقطة مهمة وحاسمة وهي أن حق العودة لا يتنافى مع حق التعويض ولا يسقط أحدهما الآخر ، فقد نص القرار على حق العودة والتعويض معاً. تختلف قيمة التعويض هنا حسب ميزان الخسارة والضرر . هذا شيء ملزم في القانون الدولي حيث يتم إرجاع الحال كما كان عليه قبل ارتكاب الأعمال غير مشروعة ، وهو مطلوب من حكومة إسرائيل التي صدر القرار بعد قيامها ، ومطلوب من المنظمات الصهيونية العسكرية في إسرائيل ومن المنظمات التي ساعدت في اقتلاع الفلسطينيين من أراضيهم وحذرهم وتشثيتهم في كافة أصقاع الأرض . ولذلك بناء على القرار الدولي فإنه يجب : -

1. تعويض اللاجئين الذين يقررون العودة عن الخسائر والأضرار التي لحقت بهم .
2. تعويض اللاجئين الذين يقررون عدم العودة ، عن ممتلكاتهم والخسائر والأضرار التي لحقت هم من جراء التهجير .
3. تعويض عن الخسائر بالممتلكات العامة والخاصة والمنقولة وغير المنقولة .

وقد نصت الفقرة 11 من قرار 194 على ما يلي : -

" وجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم ، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والأنصاف ، أو أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة " .

أن القرار 194 وتحديداً الفقرة 11 منه تؤكد على إعادة الممتلكات المنهوبة والمصادرة إلى أصحابها ، وقد تم تأكيده في سياق المراسلات بين الوسيط الدولي ومجلس الأمن الذي أكد على مبادئ العودة والتعويض واستعادة الممتلكات . فقد نص القرار صراحة : أنه من الإساءة لمبادئ العدل الأساسية إذا ما أنكر حق الضحايا الأبرياء في هذا النزاع في العودة إلى منازلهم واستعادة ممتلكاتهم .. " .

بالنسبة لخيار العودة فيمكن ملاحظة وجود عبارة واضحة في الفقرة 11 من نص القرار تؤكد أن اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم وهو خيار نص القرار 194 صراحة ، كذلك ضمن القرار العودة الآمنة والاستقرار الأمن في مناطق العودة ، ولهذا فالقرار لا ينص فقط على العيش بسلام مع الجيران وإنما يفرض التزامات أخرى خاصة بالحماية والعودة الآمنة للاجئين .

لم يشترط القرار ظروف معينة للعودة مثل توقيع معاهدات سلام مع الدول المجاورة ، أو أي اعتبار كتاريخ زمني أو اعتراف متبادل ، خصوصاً وأن قضية اللاجئين في جانب من جوانبها قضية انسانية ملحة وضرورية ، يترتب عليها آثار اجتماعية واقتصادية وثقافية ولذلك فقد نص القرار بصراحة على عبارة اقرب وقت ممكن " .

حق العودة في المواثيق الدولية

كرست كل المواثيق والمعاهدات الدولية تقريباً حق العودة وحضت الدول على التقيد به واحترامه، وهذه هي النتيجة الطبيعية لكل فرد أن يتمتع بحرية مغادرة بلده في ظروف طبيعية وليست قسرية ، وحق العودة إليها متى شاء ذلك . هذا هو حال الوثائق والمواثيق التي تأخذ صفة وطابع العالمية بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1948 . تنطبق هذه المواثيق على الوضعية الفلسطينية وهذا أمر حتمي ولا جدال فيه .

من خلال الدراسة المتأنية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتبين المرء مدى مطابقة العديد من المواد والفقرات التي تضمنها هذا الإعلان مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، فالمادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نصت على :

1. حق التنقل بحرية لأي فرد وله الحق والحرية التامة باختيار مكان إقامته داخل دولته .
2. لكل فرد الحق في مغادرة البلد المقيم فيه وحق العودة إليه متى شاء .

أما المادة الثانية عشرة فأكدت على الفقرات القانونية والإنسانية التي وردت في المادة 13 واستزادت أكثر من خلال التركيز على أنه لا يجوز حرمان أحد بصورة تعسفية من حق الدخول إلى أرضه ووطنه بدون عقبات أو حواجز مادية أو معنوية .

المادتان الثانية والثالثة من البروتوكول الرابع للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان فأكدت على :

1. الحق لكل فرد أن يتنقل بحرية على أرض الدولة التي ينتمي لها وجدانياً وقانونياً .
2. لكل فرد الحق في مغادرة بلده والعودة إليها متى شاء .
3. لا يجوز طرد أي فرد سواء بطريقة فردية أو جماعية من أراضي الدولة التي يقيم فيها ويعتبر أحد رعاياها .
4. لا يجوز حرمان أحد من حق الدخول إلى أراضي الدولة التي يعتبر هو أحد رعاياها .

أما المعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان فقد نصت على ان لكل فرد مقيم على ارض بصورة قانونية الحق في التنقل بحرية وأمان ، كما ان لكل فرد حق المغادرة بلده والعودة متى شاء . كثيرة هي الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة والمتصلة بحقوق الإنسان لكن السؤال الذي يطرح نفسه الى أي مدى تلتزم إسرائيل بتلك المعاهدات والمواثيق الدولية المتصلة بحقوق الإنسان؟؟ لقد وقعت إسرائيل الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الإنسان المدنية والسياسية في 19 كانون الأول العام 1966 ولم تصدق عليها الى بعد 25 عاما أي في العام 1991 وتحفظات إسرائيل كانت واضحة وانصبت في مجملها على المادة رقم 12 المتصلة بحق العودة لان الإسرائيليين بمختلف قياداتهم وقواهم السياسية والحزبية مقتنعين تماما ان عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم يعني زوال الطابع اليهودي عن الدولة الإسرائيلية ، هذا البعد الديمغرافي حذر منه العديد من قادة الأحزاب السياسية بما فيهم رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي أرئيل شارون ولعل مشروعة وفكرته حول الفصل الأحادي الجانب مع الفلسطينيين ما هي إلا محاولة منه للتخلص من الفلسطينيين الذين يتزايدون بإعداد هائلة .

السياقات المختلفة لوثيقة جنيف

يبدو أننا نعيش في موسم حافل من المبادرات السلمية ومشاريع الحلول الكثيرة التي تتكاثر يوما بعد يوم! كلها تقريبا تشترك في سمة واحدة ألا وهي محاولة اختراق الحالة المستعصية التي وصلت إليها الوضعية الفلسطينية - الإسرائيلية، بالتحديد في آخر ثلاث سنوات من المواجهة بين الطرفين. طبعاً أنا أميل بقوة لاستخدام مصطلح الحالة أو الوضعية الفلسطينية الإسرائيلية على مصطلح الصراع العربي - الإسرائيلي أو الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي الذي يفترض بصورة بديهية أن هناك فعلاً قوتان متوازيتان ومعتدلتان في مقياس القوى التقليدي على الأرض، وما على العالم الخارجي إلى أن يتدخل لفض النزاع بين الأنداد. هذا ظلم كبير وتجني كبير على المقاومة الفلسطينية، وما المقولات الافتراضية التي يطرحها

العديد من المثقفين وبعض الأكاديميين الفلسطينيين من أن انتفاضة الأقصى قد حققت فعلا توازن رعب مع الجانب الإسرائيلي فهذا تجني أعظم واكبر لان هؤلاء أساءوا بطريقة متعمدة أو غير متعمدة بين الظالم والمظلوم، بين الاحتلال الاستيطاني المتمترس وراء قوة عسكرية واقتصادية وتقنية تدميرية والشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال والتوق إلى الحرية والاستقلال والانطلاق في فضاء الوطن الحر.

إن حالة التوازن المزعوم التي ينظر إليها الأعداء قبل الأصدقاء، قد خلقت حقائق على الأرض وأشاعت أجواء مغلوبة وإشارات خاطئة ضللت العالم وأفقدت الجانب الفلسطيني دعم الرأي العام العالمي، وهذا بدوره مكن إسرائيل من استغلال هذه الوضعية الدولية الجديدة التي خلفتها أحداث سبتمبر في أمريكا، لإدامة وشرعنة عدوانها واستمراره بكافة الوسائل القمعية، تاركة انطباع لدى العالم أن حربها ضد الفلسطينيين بما فيهم قيادتهم وتنظيماتهم المختلفة ما هي إلا حلقة من "سلسلة الحرب العالمية العادلة" ضد الإرهاب واتي تقودها دول العالم الحر والمتمدن.

في هذه الأجواء المتأزمة والتطورات الميدانية والإقليمية المتلاحقة، خرجت وثيقة جنيف لترى النور في أجواء سويسرا الباردة قبل أن تكحلها شمس الشرق الأوسط الدافئة، والظاهر أن أجواء الشرق الأوسط ما زالت غائمة ومكفهرة بحاجة إلى وقت أطول قبل انبعاث الشمس الدافئة من جديد.

الوثيقة تحت المجهر:

في الأول من كانون أول من العام 2003، وقع ياسر عبد ربه (وزير الإعلام الفلسطيني السابق وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) اتفاقية جنيف مع يوسيبيلين (عضو حزب العمل سابقا، وزير عدل سابق، واحد الحمايم من اليسار الإسرائيلي) لإنهاء حالة الصراع الدموي، بعد مرور ثلاث سنوات من عمر انتفاضة الأقصى بين الفلسطينيين والجيش الأحتلالي الإسرائيلي. الوثيقة حسب العديد من المصادر والتحليلات والاستنتاجات، جاءت كمحصلة نهائية وطبيعية لثلاث سنوات من المباحثات والاتصالات السرية واللقاءات التي عقدتها فئات من أوساط المجتمع السياسي الفلسطيني مع ناشطين من اليسار الإسرائيلي وجماعات السلام لبناء جبهة سلام فاعلة تضم نخب سياسية وحزبية فاعلة من الطرفين. حضر حفل توقيع الاتفاقية العديد من المسؤولين الغير رسميين من الجانب الفلسطيني و الإسرائيلي بما فيهم عمار متسناع، أبراهام بورغ، ويوسي سريد من الجانب

الإسرائيلي، في حين ضم الجانب الفلسطيني قدورة فارس، نبيل قسيس، زهير مناصرة، وإيمانويل حاسسيان.

الوثيقة تدعو صراحة إلى الانسحاب الإسرائيلي شبه الكامل من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في العام 1967، وتفكيك المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيادة فلسطينية على منطقة الحرم القدسي الشريف والأحياء العربية في القدس الشرقية، في المقابل تحتفظ إسرائيل بحق إبقاء بعض الكتل الاستيطانية داخل الأراضي الفلسطينية، خاصة ذلك التكتل الأخطبوطي المحيط بمدينة القدس على أن يتم تعديل الأراضي التي أخذتها إسرائيل من الفلسطينيين بالتنازل عن بعض المناطق الصحراوية في منطقة النقب شرق غزة وغرب منطقة الخليل.

نصت الاتفاقية على إنهاء حالة الصراع بكل أشكاله بين الطرفين من خلال موافقة الفلسطينيين طواعية للتنازل عن حق العودة إلى أراضي الآباء والأجداد لان اللاجئين (بقدر عددهم حاليا ما يقارب 4 ملايين، موزعين على مخيمات داخل الوطن الفلسطيني وفي الشتات) سيكونوا أمام خيارات محدودة تنصب في مجملها لعدم تشجيع عودتهم إلى إسرائيل، فإما التعويض والبقاء حيث هم في البلدان العربية وفي الضفة الغربية وقطاع غزة وإما العودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية العتيدة. تحليل بنود الاتفاقية التي تخص اللاجئين يوحي أن هناك إمكانية استيعاب اللاجئين في التجمعات السكنية الجديدة التي سيتم تشييدها بمساعدة الدول المانحة في المناطق التي ستتنازل عنها إسرائيل للفلسطينيين في منطقة النقب، إضافة إلى توطين بعض اللاجئين العائدين داخل الكتل الاستيطانية والمستعمرات التي ستخليها إسرائيل مستقبلا، بالنسبة للعودة إلى أرض الآباء والأجداد، فقد تضمنت الاتفاقية موافقة إسرائيل المسبقة مما يوحي ضمنا صعوبة تحقيق حلم اللاجئين بالعودة إلى مسقط رؤوسهم، وفي حالة موافقة إسرائيل على خطوة من هذا القبيل ستتم حتما في ظل ظروف وسياقات مبرمجة ومعدة سلفا لاستيعاب بعض العائدين من خلال برنامج لم شمل العائلات بحيث لا يزيد أعداد العائدين إلى إسرائيل عن آلاف أو عشرات الآلاف في الحد الأقصى.

التنازل عن حق العودة يمثل بالفعل أكثر القضايا إيلاما للفلسطينيين كونه مجرد الملايين منهم من الحلم الوردي بالعودة والذي طالما راودهم في أرض الشتات والغربة، كما أن اللاعودة إلى هذا الإطار تعزز من يهودية الدولة العبرية وتكرس وجودها الجغرافي والديمقراطي والمعنوي والنفسي على أنها دولة صنعت من أجل اليهود فقط، وهكذا ينتازل الفلسطينيون بمحض إرادتهم واختيارهم الطوعي عن حق العودة الذي تضمنه وأكد عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 للعام 1948. وهذا طبعا فيه إضعاف كبير لحقهم وشرعية وجودهم في فلسطين وإضعاف أيضا للمنظمة الدولية (الأمم المتحدة) واستيعابها من

لعب أي دور في حال تتصل الجانب الإسرائيلي من التزاماته أو تراجع عن وعده لإعطاء الفلسطينيين جزء من حقهم في العيش على رقعة جغرافية محدودة محاطة بسياج من الاستيطان ورموز القوة العسكرية الإسرائيلية. الاتفاقية أثارت نقاشات ونقاط جدل كثيرة وولدت تساؤلات بين العديد من اليهود والعرب الفلسطينيين الساكنين في إسرائيل بسبب تركيز الاتفاقية على ما أسمته يهودية الدولة العبرية، وتطرقها إلى تقسيمات عرقية ودينية لأن ذلك يمكن أن يقوي من الأصولية اليهودية المتنامية في إسرائيل ويثير مخاوف العرب الفلسطينيين من دولة يهودية غير متسامحة مع وجودهم الغير مرغوب فيه جنباً إلى جنب مع اليهود الذين سيتزايدون عدداً في المستقبل للحفاظ على ميزان ديمغرافي يضمن تفوق اليهود الكمي والنوعي على منافسيهم العرب.

النضال الوطني الفلسطيني في سياقه المحلي

تراوح النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي داخل الأراضي الفلسطينية بعد حرب 1967 بين مظاهر النضال الشعبي الجماهيري بأدواته السلمية اللاعنافية وبين العمل العسكري الفدائي المحدود، وقد تمثل النضال السلمي بالإعتصامات والمهرجانات والمظاهرات الحاشدة والإضرابات والدعوات المتكررة لمقاطعة البضائع والمنتجات الإسرائيلية. بفضل هذا النمط من النضال الجماهيري العقلاني والتأطير الذي قامت به التنظيمات والفصائل الفلسطينية المختلفة، انطلقت انتفاضة العام 1987 التي حقيقت أعادت القضية الفلسطينية مرة أخرى إلى صدارة الأحداث الدولية والإقليمية بعد انتكاسة م.ت.ف وخروج قواتها من لبنان في العام 1982.

انتفاضة الأقصى التي اندلعت في العام 2000 بعد وصول مسار المباحثات السلمية إلى طريق مسدود، فتميزت أنها مزجت بين النضال الجماهيري والعمل العسكري المنظم تارة وغير المنظم تارة أخرى، غير منظم بمعنى أن العمليات الفدائية التي وقعت داخل حدود 1948 والتي استهدفت مدنيين إسرائيليين لم تكن بأي درجة متناغمة أو متوائمة مع الخط السياسي الفلسطيني ولم تحظ بأي درجة من القبول لدى الرأي العام الدولي خاصة في سنوات ما بعد أحداث سبتمبر. السنة الأولى من عمر انتفاضة الأقصى شهدت مظاهرات جماهيرية وحشود كبيرة من مختلف فئات المجتمع الفلسطيني، واتسمت الأدوات النضالية باللاعنفية وبالسلمية إلا أن السنوات اللاحقة شهدت عسكرة الانتفاضة وغلب الطابع العسكري على المظاهر الأخرى. ومع تصاعد وتيرة الانتفاضة وتحولها إلى حرب استنزاف تستخدم فيها كافة الوسائل المتاحة بما فيها القنابل البشرية والعمليات الفدائية داخل أراضي 1948 مما أدى إلى تناقص الشعور بالأمن لدى الإسرائيليين بما فيهم المستوطنين والجنود والسكان المدنيين في المدن الكبرى.

وكننتيجة لمشاعر الإحباط وفقدان الأمن، اخذ الإسرائيليون يتجمعون خلف الدعوات الرامية للقضاء على الانتفاضة عسكريا كتلك الدعوة التي أطلقها ارئيل شارون عشية الانتخابات الإسرائيلية في العام 2002 عندما وعد الإسرائيليون بالأمن والسلام والقضاء على الانتفاضة خلال مئة يوم فقط.

هذه الوضعية الصعبة والمستعصية زادت من معاناة الفلسطينيين وإحباط الإسرائيليين مما دفع العديد من قادتهم ونخبهم السياسية والحزبية لإطلاق العنان لمبادراتهم ومشاريعهم السلمية بما فيها خطة بيلين - عبد ربه، وخطة ايلون - نسيية، كما لا يجب أن ننسى خطة شارون الأخيرة التي أطلقها في مؤتمر هرتسليا، وهدد من خلالها أن إسرائيل يمكن أن تسلك طريقا ومسلكا أحاديا للانفصال عن الفلسطينيين من جانب واحد وحصرهم في كتونات مقطعة الأوصال ومنفصلة عن بعضها البعض بكتل استيطانية وشوارع التفافية ونقاط عسكرية، تعيش مثل الساندويشة بين جانبي جدار الفصل العنصري في الشرق والغرب.

لعل الكثير من المحللين السياسيين والاستراتيجيين يتفقوا أن انتفاضة الأقصى قد أثبتت مدى هشاشة النظرية الأمنية الإسرائيلية - نظرية الأمن الإسرائيلية التقليدية قائمة على أساس تكريس قوة عسكرية هائلة وأسلحة متطورة، جعل المستوطنات قواعد عسكرية ونقاط استراتيجية متقدمة، وبناء علاقات دولية / تحالفية مع القوى الرئيسية في العالم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية - وعدم قدرتها على مواجهة الانتفاضة الفلسطينية كحرب تحرير شعبية popular war مع الاحتفاظ بطابع التصعيد المخفف والمنخفض low intensity war ، بالمقابل استغلت إسرائيل صورتها الإعلامية كضحية من "ضحايا الإرهاب الأصولي الأعمى"، وأظهرت للأعداء والأصدقاء أنها نموذج يمكن الإقتداء به في محاربة الإرهاب. من ذلك يمكن الاستنتاج أن العمليات الفلسطينية في الداخل (بأنماطها المختلفة الاستشهادية والمقاومة المسلحة التقليدية) قد قلصت حجم المطالب الفلسطينية حيث أنها خلطت أوراق المواجهة من جديد وأصبحت عامل ضاغط على الدبلوماسية الفلسطينية بدل أن تكون عامل مساند وريديف قوي يمكن استغلاله سياسيا على شكل نتائج عملية ملموسة على ارض الواقع.

الفارق بين انتفاضة الأقصى والانتفاضة الأولى (1987) أن انتفاضة الأقصى نجحت في إفراز قيادة وطنية ميدانية قادت ووجهت فعاليات الانتفاضة ضد الاحتلال، وظهرت هذه القيادة تحت مسمى القوى الوطنية والإسلامية، بينما كانت قيادة الانتفاضة الأولى تأخذ طابع التمثيل ألفصائلي، ففصائل منظمة التحرير عملت من خلال القيادة الوطنية الموحدة بينما أصدرت حماس والجهاد الإسلامي بياناتهم بصورة مستقلة، لكن هذا لا ينفي صفة التنسيق الميداني بين القوى المختلفة للانتفاضة.

فارق آخر أن الانتفاضة الحالية اندلعت في ظل سلط وطنية فلسطينية دخلت الأراضي الفلسطينية بموجب اتفاق مع إسرائيل، وهذا خلق إشكالية التنسيق بين الخط الميداني المقاوم الذي تقوده القوى الوطنية والإسلامية والخط السياسي الدبلوماسي الذي توجهه السلطة الفلسطينية مما أدى إلى ازدواجية في قيادة الشارع الفلسطيني وغياب التنسيق بين القيادتين حتى انه في بعض الحالات أدى إلى انفلات في ضبط الأمور وغياب سلطة القانون، ولعل مظاهر هذا الانفلات تكاد تكون بيئة للعيان في العديد من المدن الفلسطينية. إن عسكرة الانتفاضة وتسليحها بأدوات ووسائل عنيفة ونجاح إسرائيل في جر الجانب الفلسطيني إلى مواجهة عسكرية شاملة مستخدمة كافة أنواع السلاح قد نتج عنه في المحصلة النهائية ضعف السلطة الفلسطينية وعدم قدرتها في ضبط فعاليات الانتفاضة واستغلال نتائجها سياسيا ودبلوماسيا على أرض الواقع.

إن الحوارات الوطنية التي بدأت بين الفصائل والتنظيمات الفلسطينية في آخر سنة من عمر الانتفاضة والتي أخذت طابع الاجتماعات في الأراضي الفلسطينية وخارجها قد جاءت كنتيجة طبيعية ومنطقية للضغوطات التي مورست على السلطة الفلسطينية وقيادتها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وحتى بعض الدول العربية، وقد فشلت هذه الاجتماعات في بلورة مشروع وطني فلسطيني للمقاومة وبلورة مشروع سياسي كامل متفق ومجمع عليه، رغم التصريحات الأخيرة التي أدلى بها الشيخ احمد ياسين مؤسس حركة حماس من أن الحركة يمكن أن توافق على مشروع قيام دولة فلسطينية على أراضي العام 1967، بينما تترك بقية أراضي فلسطين للتاريخ شريطة انسحاب إسرائيل الكامل من هذه الأراضي وضمان قيام دولة فلسطينية سيادية قابلة للحياة والتواصل بين أقاليمها الجغرافية. فشلت حوارات القاهرة لأسباب ودوافع مختلفة، ولعل من أهم هذه الأسباب كان تطرق المجتمعين لبرنامجين سياسيين وايدولوجيين مختلفين تماما مع أن الظرف لا يسمح بمثل هذه المداولات في هذا الوقت بالتحديد، كان الأجدر بالمجتمعين في القاهرة من القوى الوطنية والإسلامية التركيز على برنامج مقاومة يُفعل بموجبه كل فئات المجتمع الفلسطيني ويحددوا أدواته ويجمعوا عليه، بحيث تتناغم مع برنامج سياسي فاعل يخاطب العالم بقواه المختلفة ودوله ورأيه العام. إن غياب الإجماع بين القوى الوطنية والإسلامية على برنامج من هذا القبيل وزيادة التصعيد الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني قد أديا إلى رد فلسطيني مقاوم اخذ كافة الأشكال العسكرية والفدائية والاستشهادية إلى درجة أن نمط العمليات الاستشهادية التي تبنته القوى الإسلامية أصبح مع مرور الزمن نموذجا للمقاومة الفلسطينية تحتذي به الفصائل العلمانية داخل منظمة التحرير الفلسطينية بما فيها حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. في ظل هذا التراجع الجماهيري للانتفاضة وغياب السلطة الميداني والسياسي

خرجت وثيقة جنيف لتطرح رؤية لحل الصراع قريبة من رؤية الرئيس كلينتون (في العام 2000) مع أن الفارق أن وثيقة جنيف وضعت جدولاً زمنياً للحل وحددت الآليات المختلفة لتنفيذ القرارات والالتزامات بإشراف منظمة دولية وقوات فصل دولية.

السياق الإقليمي والدولي

شهدت السنوات التي تلت سبتمبر 2001 تطورات متسارعة تركت آثاراً وتداعيات على النظام الإقليمي العربي وساهمت بشكل مباشر في تحجيم دور الجامعة العربية كصوت جماعي/عاطفي يمثل العرب من المحيط إلى الخليج. فأحداث سبتمبر مهدت إلى استراتيجية أمريكية جديدة للتعامل مع العالم ومع المنطقة العربية، وقد تجسد ذلك استراتيجياً وعسكرياً بمبدأ بوش في إدارة الأزمات والعلاقات الدولية بصورة عامة، هذا المبدأ المعروف بالضربات الاستباقية أعطى الحق للولايات المتحدة الأمريكية أن توجه الضربات العسكرية دون سابق إنذار وبدون إذن أو موافقة مسبقة من الأمم المتحدة لأي دولة يشتبه أنها تأوي "إرهابيين" أو تمتلك سلاح دمار شامل. وكان التركيز في فترة ما بعد أحداث سبتمبر على محور الشر حسب تعريف جورج بوش والذي يضم إيران والعراق وكوريا الشمالية. لقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في استغلال مأساة سبتمبر من خلال تعريفها للإرهاب الدولي وصناعة أعدائها وأصدقائها في العالم، وأعطت لنفسها الحق في التدخل في شؤون الدول السيادية كما حدث في أفغانستان والعراق.

إن الوجود الأمريكي المباشر في العراق قد ساهم في إضعاف النظام الإقليمي العربي، والمحاولات جارية لاستبداله بنظام شرق أوسطي مسيطر عليه أمريكياً، وتكون إسرائيل القوة الرئيسية فيه. كما أن هذا الوجود الأمريكي يشكل حالياً السيف المسلط وراس حربته تستخدمه أمريكا لممارسة الضغوط العسكرية المباشرة والضغطات الاقتصادية والسياسية والمعنوية على الدول العربية كاملة، وما صدور قانون محاسبة سوريا وتصريحات ريتشارد بيرل الناقدة للنظام السياسي المصري وتجربة مصر الديمقراطية إلا أمثلة على ذلك. في نفس السياق تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً حثيثة ومستمرة على السعودية لإجبارها على إصلاح نظامها التعليمي ومؤسساتها الدينية خاصة، أنها جاءت تحت القصف الكلامي الأمريكي في الآونة الأخيرة متهمين البنية التعليمية والدينية والفكرية في المملكة على "أنها محرصة للإرهاب" وتساعد في "تفريخ الإرهابيين".

وفي هذه الأجواء المهزومة والمأزومة، تراجع الدعم العربي بأشكاله وصوره الاقتصادية والسياسية والمعنوية للشعب الفلسطيني بعد صدمة العراق لان نمط العمليات الاستشهادية أصبح غير مقبول دولياً، كما أضحت حركات المقاومة الفلسطينية العلمانية منها

والإسلامية مصنفة على أنها حركات إرهابية في أمريكا وأوروبا وأستراليا مما ضاعف من العبء الملقى على الدول العربية وأضفى إلى تركيز هذه الدول بصورة أساسية على إصلاح وضعها الداخلي وتمكين جبهتها الداخلية لمواجهة الضغوطات الخارجية.

ورغم إطلاقها لخطة خارطة الطريق كمخرج عملي وسياسي لانتهاء الصراع، إلا أن إدارة الرئيس بوش بقيت مترددة، أما بطريقة متعمدة أو غير متعمدة، في لعب دور سياسي تدخلني نشط يأخذ شكل الإنغماس في التسوية إلى درجة فرضتها. ويبدو أن هناك عدة أسباب شجعت عدم لعب دور سياسي فاعل على صعيد عملية السلام من قبل الإدارة الحالية أهمها بالتأكيد عدم استعداد الحكومة الأمريكية نفسها لفرض تسوية غير مريحة على إسرائيل في ظل حكومة شارون اليمينية المتحالفة مع قوى فاعلة داخل الإدارة الحالية بما فيهم اصدقاء إسرائيل من المحافظين والمحافظين الجدد في البنتاغون ومجلس الأمن القومي ومراكز الأبحاث والدراسات المنتشرة في الولايات المتحدة، كما أن الانتخابات الأمريكية على الأبواب والتي يلعب اللوبي اليهودي والجماعات المناصرة لليهود دور حاسم فيها سواء في عملية التصويت أو من خلال التبرعات للحملات الانتخابية المختلفة.

ومع فشل الإدارة الأمريكية في إنجاز أشياء ملموسة ومميزة على صعيد السياسة الخارجية وصعيد "محاربة الإرهاب"، فإن إدارة بوش غير مستعدة بالمرّة لاغضاب اليهود وفقدان اصواتهم وما في جيوبهم. إضافة إلى قناعة العديد من صنّاع القرار في الولايات المتحدة أن شارون فعلاً يقوم بمهمة كبيرة ويقدم خدمة جليلة في "محاربته للإرهاب وقوى الأصولية التي سبق لها وضربت في العمق الأمريكي".

في نفس السياق العالمي، يمكن ملاحظة أن اتفاقية جنيف قد وقعت بين الجانبين في أجواء احتفالية تجميلية نقلتها وسائل الإعلام وحضر حفل التوقيع شخصيات اعتبارية عالمية لها اهتماماتها بقضايا السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان مثل جيمي كارتر وبيبل كلينتون والعديد من نشطاء منظمات المجتمع المدني ونشاط جماعات السلام والمنظمات الحقوقية، هذا أضفى بعداً إنسانياً على مراسم التوقيع وأظهر بوضوح أن هناك مجتمع عالمي ينمو في ثنايا العولمة وزواياها الضيقة قادراً على دعم مبادرات ومشاريع سلمية ومهتم بدعم القيادات المعتدلة والمحبة للسلام في مناطق الصراعات والصدمات العرقية والاثنية والدينية، أن هذا المجتمع الكانطي (نسبة إلى المفكر كانط) ما زال في بواكير نشأته السياسية وما زال الطريق طويلاً أمامه قبل أن يكون بمقدوره فعلاً فرض رؤية سياسية عقلانية داعمة للسلام والاستقرار.

ملاحظات ختامية:

وثيقة جنيف او وثيقة السلام الفلسطينية - الاسرائيلية جاءت في ظل سياقات مختلفة، ويجب ان تفهم ضمن متغيرات دولية واقليمية ومحلية متشعبة ومتداخلة، الوثيقة لم تأت من فراغ وانما هدفت الى ملء وسد الفراغ الذي انتاب عملية السلام بعد احداث افغانستان والعراق. وهي محصلة لتطورات سياسية واستراتيجية وميدانية مختلفة المت بالمنطقة وبمسرح الصراع العربي - الاسرائيلي في الثلاث سنوات الأخيرة. الوضع الداخلي الفلسطيني ازداد سوءا والجهة الداخلية ازدادت تفتتا بسبب التصعيد العسكري الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وبسبب حالة الانفلات والاعتباطية في النضال والتي ادت الى اللاشيء والانجاز على صعيد العملية السياسية. كما ان العلاقات العربية - العربية البينية قد تأثرت سلبا بعد احداث سبتمبر والغزو الأمريكي المباشر للعراق وكيف اصبح الوجود الأمريكي هناك اداة ضغط وابتزاز ضد الدول العربية لاجبارها على احداث تغيير في سياساتها العامة وتعاطيها مع الدين والتعليم وهذا طبعا قلص هامش الدعم العربي للشعب الفلسطيني.

اما القوة الأولى في العالم والراعية لعملية السلام فتديرها ادارة ادارة يمينية محافظة تحاول فرض وجهة معينة على الاعداء والاصدقاء، ما يميز الادارة الحالية ان توجهاتها مدعومة بالضربات الاستباقية والاستراتيجية العسكرية التي تحتل مقعدا مقدما على المسرح الأمريكي بينما الدبلوماسية تأخذ غفوتها على المقاعد الخلفية. والمستفيد الأكبر من هذه الوضعية هو شارون الذي يستغل الوقت اسوأ استغلال لاستكمال بناء الجدار الفاصل وحشر الفلسطينيين في كانتونات غير قابلة للحياة والتواصل. في ظل هذه الظروف الصعبة، انطلقت وثيقة جنيف محاولة اختراق الحالة المستعصية التي وصلت اليها العملية السلمية، طارحة حلول او تصورات حلول ما زالت بعيدة كل البعد عن التطبيق. هذه التصورات وان غلب عليها الطابع البراغماتي بقيت حبيسة الرفض الشعبي من الجانبين، اضافة الى كونها وثيقة غير رسمية لذا لم تحظ بالدعم الرسمي اللازم من الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي. بالمقابل اطلاق هذه الوثيقة حرك مسار طرح البدائل ومنها خطة شارون للفصل الاحادي الجانب وتهديد احمد قريع من امكانية تبني الدولة ثنائية القومية في حال فشلت المفاوضات في انجاب دولة فلسطينية مستقلة على اراضي 1967. تنفيذ هذه المبادرات سيعتمد مستقبلا على طبيعة المواجهة بين الفلسطينيين واسرائيل والدور الذي ستلعبه الولايات المتحدة في تحريك عملية السلام في ظل استعصاء الحالة العراقية.

